

## ذكريات وتأملات

المهندس عبد الله بن حمد الفوزان

الحديث عن القامات الفكرية في بلادنا والأدوار والمهام التي أنجزها كل منهم يتطلب دقة في الرصد، وصدقاً في العبارة وتوثيقاً للحدث بمساحته وحجمه وتأثيره على مساحة الوطن. وعندما يكون الرصد لإنجاز اقتصادي أو طبي أو إنشاءات يسهل على الكاتب سرد المنجزات بلغة الأرقام والصور، ولكن ما أتحدث عنه في هذا المقام هو مجموعة من المواهب في شخصية إنسان واحد يملك من المشاعر الإنسانية تجاه الآخرين على اختلاف مشاربهم وأقطارهم وثقافتهم وأعمارهم ما لا يمكن تصديقه. يتعامل مع من لا يعرف بالطريقة التي يتعامل فيها مع أسرته، فالعالم هو الأسرة الكبيرة له، ينتمي لناسه، ويحبهم ويخاف عليهم، ويتأمل ويحزن ويتحمل همّ أي حدث في أي بقعة على ظهر الكون، سواء كان هذا الحدث لفرد أو لشعب.

عشت معه مواقف كثيرة جداً من خلال تشرفي بالعمل معه عشر سنوات في العمل الرسمي، ومرافقته في المؤتمرات واللقاءات داخل المملكة وخارجها وتضاعفت هذه العلاقة وتوطدت بعد أن (ترجل عن صهوة جواد الوظيفة)، وترك العمل الرسمي كان لا ينام الليل لمتابعة أي أمر طارئ لشخص من أقاربه أو معارفه أو حدث سياسي أو من الكوارث التي تصيب العالم وما أكثرها، يتابع الخبر ويتفاعل معه ويحمل الهم، وكأنه حدث في منزله، ولا يهدأ له بال حتى يطمئن على سلامة الآخرين وراحتهم.

كانت بداية معرفتي بأبي أحمد (كما يفضل أن ينادى) في واشنطن عام ١٩٩١م إبان حرب تحرير الكويت، وكان شغله شاغل وحديثه الدائم عن الحرب وتطورات الأوضاع

في دولة الكويت الشقيقة، (وكان مكلفاً لإجراء التقييم الأكاديمي للأكاديمية الإسلامية السعودية في واشنطن).

أما اللقاء الآخر الذي وطد علاقتي به بعد أن تم تعيينه وزيراً للمعارف في عام ١٤١٦هـ فكان بحكم عملي الرسمي وكلياً مساعداً للمشاريع والصيانة. كان يعقد اللقاءات والاجتماعات اليومية مع المسؤولين كافة في الوزارة، ويدوم في مكتبه من الساعة صباحاً حتى الثالثة. أخذ - في مستهل عمله - يجمع الأفكار ويطلب الإحصاءات ويسأل عن المعوقات لتذليلها، ويسأل عن مواقع النجاح لتعزيزه، ويتابع مواطن الإخفاقات ويعالجها سريعاً، وبحكم اهتماماته التربوية الممتدة طول حياته الدراسية والعملية كان يسهل عليه تشخيص الجانب التربوي في الوزارة، فيتعامل معه بجدية وبخصوصية، وهذا ليس غريباً عليه فهو فارس هذا الميدان، حينما بدأ تسلمه مقاليد المسؤولية عام ١٤١٦هـ كانت موارد الدولة المالية قليلة بعد أحداث حرب الخليج وتحرير الكويت وانخفاض سعر البترول، وكانت الدولة عاجزة على الاستمرار في إنشاء المدارس الحكومية واضطرت إلى تمويل بناء المدارس من قبل القطاع الخاص باعتماد ٢٠٠ مدرسة للبنين ومثلها للبنات بتكاليف ملياري ريال، وكان المشروع في ذلك الوقت في مراحل النهائية من الإنجاز، وقد حرص على مشاركة مناطق التعليم في افتتاح المجمعات المدرسية المنجزة. وكان يحرص كثيراً على تشريف أمراء المناطق لتلك المناسبات، ومشاركة الطلاب بهذا الصرح التعليمي، ويدخل الفرحة إلى قلوبهم ويبارك لهم ويحثهم على المحافظة على المبنى ورعايته والاهتمام بكل ركن منه، حتى يستفيد منه من سيشغله من بعدهم.

زار جميع مناطق المملكة ومحافظاتها وعقد اللقاءات الدورية فيها بحضور كافة مسؤولي الوزارة، وكان لا يسمح أن يتأخر عن المشاركة في هذه اللقاءات الخارجية أي مسؤول لأنه يؤمن بالعمل بروح الفريق، ويؤمن أن الرأي والقرار بالأغلبية، وأن المسؤول في أي قطاع من قطاعات الوزارة يجب أن يشارك في كل ما تخطط له الوزارة، وأن يدرك كافة التفاصيل التي تهمه، وأن ينقل رسالة الوزارة ومشاريعها إلى المجتمع.

تشكلت في البداية فرق استشارية من خارج الوزارة عكفت على وضع خطة العمل بعد مناقشة كافة قطاعات الوزارة، لترسم خارطة طريق لانطلاق أوليات العمل التربوي وتصميم البرامج المناسبة والتأهيل الجيد.

وفيما يخص قطاع المباني المدرسية والتجهيزات كلف فريق عمل من الوكالة لإعداد الخطة الوطنية للمباني المدرسية، وتم إعدادها وتقديمها في لقاء قادة العمل التربوي الذي عقد في منطقة القصيم عام ١٤١٧هـ برعاية كريمة من سمو أمير المنطقة وبحضور معالي وزير المالية وعدد من المسؤولين ومديري التعليم كافة وقد شملت الخطة ثلاثة برامج رئيسة هي:

• برنامج تأمين الأراضي:

ويشمل تأمين مائة موقع سنوياً لتغطية النقص بالأراضي بتكلفة تقديرية (٥٠٠) مليون ريال سنوياً.

• برنامج الإنشاءات:

ويشمل طرح ٣٠٠ مشروع سنوياً لإنشاء ١٥٠ مدرسة ابتدائية، و٩٠ متوسطة، و٦٠ ثانوية بتكلفة تقديرية (١ ٨٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) ريال سنوياً.

• برنامج الصيانة والتشغيل:

ويشمل توفير موارد مالية لتغطية هذه الاحتياجات، بتكلفة تقديرية (٢٠٠) مليون ريال سنوياً.

وقد تمّ تفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في معالجة النقص في المباني المدرسية الحكومية عن طريق تمويل بناء المشاريع الحكومية وتأمين الأراضي، ودراسة فكرة الاستئجار الطويل الأجل، الذي توج بصدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٨) لعام ١٤١٩هـ، بالموافقة على تولي الوزارة - بالاتفاق مع القطاع الخاص - إقامة المباني

المدرسية حسب الشروط والمواصفات التي تضعها الوزارة وفقاً لعقود تنتهي بالتملك، وبالفعل تم تنفيذ (٤٠٠) مشروع بتمويل من القطاع الخاص أنجز منها (٢٠٠) مشروع لتعليم البنين ومثلها لتعليم البنات.

## تبرعات المواطنين

- ولم تقتصر تلك الإسهامات الخيرة والتبرعات الكريمة من المواطنين على منطقة أو محافظة بعينها بل شملت مختلف مناطق المملكة، وقد بلغ عدد هذه المشاريع (٣٥) مشروعاً وبلغت قيمتها (١٨٠) مليون ريال.

- تنشيط برنامج تملك الأراضي، والتأكيد على عدم التنازل عن المرافق المخصصة للمباني المدرسية، واقتراح البناء على المرافق الحالية التي لا تملكها الوزارة ثم سداد قيمتها فيما بعد، واقتراح تملك الوزارة للمرافق الجديدة ضمن النسبة المجانية، واقتراح بيع أو استبدال الأراضي التي أصبحت الوزارة في غنى عنها لاستثمار ريعها في مشاريع الوزارة أو شراء أراضٍ تحتاجها. والذي توج بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٥) لعام ١٤٢٠هـ بالموافقة على بيع الأراضي، التي لم تعد صالحة لإقامة مشروعات عليها مع الموافقة على استثمار جزء من الأراضي والمباني المدرسية الواقعة على الشوارع الرئيسية.

- تشجيع التعليم الأهلي ومناقشة همومه، إذ تم عقد لقاء سنوي لملاك المدارس الأهلية، ونتج عن هذه اللقاءات العديد من القرارات منها في قطاع المباني المدرسية:

(١) السماح لهم بالبناء على أراضي المرافق التعليمية التي لا تملكها الوزارة متى ما كانت الوزارة ليست بحاجة إليها بعد التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية.

(٢) السماح لهم بإقامة مدارس للبنين والبنات على مرفق تعليمي واحد وفق شروط وضوابط يجب توافرها تراعي خصوصية المجتمع السعودي، إذ قدر وجود أكثر من مرفق في الحي لكل منها.

كان الوزير يؤكد دائماً على العمل بروح الفريق والقرار بالأغلبية الذي يتجلى في الاجتماع الأسبوعي يوم الأربعاء، الذي كنا نترقبه بكل شوق، حيث يعرض في هذا اللقاء مشاريع الوزارة كافة وتناقش من قبل الحضور، ولا بد فيه من استعراض أخبار الوزارة فيما أنجز في ذلك الأسبوع، والإشارة إلى ما سوف ينجز في الأسبوع اللاحق إضافة إلى ما يستجد من أخبار اجتماعية عن جميع الحضور سواء من أخبار الترقيات أو الأفراح أو أي مناسبة سعيدة للزملاء الحضور إيماناً من أبي أحمد بضرورة الاستمرار في التواصل بين زملاء العمل، يعقد كل مدة لقاء اجتماعي يوم الخميس للمسؤولين كافة، وتتولى كل وكالة بالتناوب مسؤولية تنظيم هذا اللقاء الاجتماعي الذي يحرص منه الوزير على أن يبتعد عن الرسميات ويكون لقاءً أخوياً كالأسرة الواحدة يتخللها ترفيه ورياضة ومساجلات.

ويعلم الجميع حرص أبي أحمد على ممارسة رياضة المشي يومياً بعد العصر إلى المغرب، ويحاول التغلب على الظروف كافة للقيام بها في أي موقع، ويحرص على أن يشاركه بعض الزملاء الذين يسعد بالحديث معهم وحوارهم، وأتذكر أنه كلفني بالاشتراك في لجنة مهمة يتطلب رفع تقريرها عاجلاً للمقام السامي، وحضرت الاجتماع طوال ذلك اليوم، ورغبت أن يطلع عليه قبل رفع المحضر، وتواعدنا على أن أحضر لموقع ممارسة المشي لقراءة توصيات الاجتماع والمناقشة في أثناء المشي كسباً للوقت، وشدني حرص أبي أحمد إلى ممارسة هذه الرياضة، واستمر حرصي على ممارستها بصحبته يومياً حتى الآن.

اتضح للوزير حاجة المدارس إلى تجهيزات مدرسية وخاصة وحدات التكييف والتبريد، فعرض ذلك شفهيّاً على خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رحمه الله، وما أن علم بذلك قرر منح الوزارة مبلغ (٦٣) مليون ريال لصرفها فوراً لشراء المكيفات والبرادات، وتم تأمينها سريعاً بمواصفات متطورة من الصناعة الوطنية التي دائماً يؤكد أبو أحمد على اعتمادها دون غيرها طالما تحقق الجودة.

ومن اهتمامات أبي أحمد تحسين البيئة للموظفين في مبنى الوزارة والسعي الدائم لدى كافة المسؤولين في الدولة، وخاصة وزارة المالية لاعتماد تنفيذ المقر الجديد

للووزارة على الأرض المخصصة لها في صلاح الدين، وتحقق له ما يأمل، حيث اعتمد مبنى للوزارة بمبلغ ٣٠٠ مليون ريال، وتم طرح المشروع وترسيته بعد زيادة الاعتماد إلى ٤٢٥ مليون ريال، وهذا المبنى بعد اكتماله سيكون بمشيئة الله أحد المعالم المعمارية بمدينة الرياض، لتمييزه في التصميم وإعادة هيكلة الوزارة واعتماد هيكل جديد مطور قطاعات الوزارة كافة ورفع المستوى لكل قطاع إلى وكيل وزارة بدلاً من وكيل للوزارة.

وطالما أن الحديث يدور عن مبنى الوزارة الجديد، فلا أنسى أن لأبي أحمد موقفاً مشرفاً جداً إذ بدأ العمل في المرحلة الأولى لمبنى الوزارة، وهو عبارة عن تسوير الأرض وبناء المستودعات والورش والأستوديو والمطبعة، حين كتبت أمانة مدينة الرياض خطاباً للوزارة ترغّب في التنازل عن مقدمة الأرض الواقعة على طريق الملك عبد الله بمساحة ٢٧ ألف متر مربع وتخصيصها ممرّاً للمشاة على كامل طول الأرض على طريق الملك عبد الله، وتطلب ذلك إعادة تصميم الأسوار والمداخل والبوابات، فوافق معاليه بترحاب إيماناً منه بالمساهمة في خدمة المجتمع، وتحقق لمعاليه ما يأمل من مساهمة الوزارة في الأدوار الاجتماعية مع الأمانة، التي لها الفضل في تنفيذ المشروع وتأهيله وصيانته، وهذا الموقع يلعب اليوم دوراً حيوياً في العاصمة لممارسة رياضة المشي للعائلات والأفراد، واستمرت بعد ذلك الأمانة في تنفيذه في مواقع أخرى بعد نجاح تجربتها مع الوزارة، واتضح أهمية وجوده في كل حي لتشجيع المواطنين على ممارسة رياضة المشي تحقيقاً لصحة المجتمع.

هذا غيظ من فيض الذكريات والتأملات، أرجو من أبي أحمد أن يعذر صديقه المهندس الذي يقضي وقته بين الحسابات والأرقام، ولا يجيد التعبير ورصف الكلام، ولكنه يجيد فن المودة والاحترام والتقدير والمشاعر الإنسانية، الذي كان أحد المعلمين فيه هو أبو أحمد الإنسان، لا محمد الرشيد الوزير!!

